اللقب والخلاف النحوي والإطار التحليلي للتلقيب

الباحثة/غادة بنت محمد بن عبد الله حسن

لمتطلبات الماجستير – كلية الآداب –جامعة جدة

مدينة جدة ، المملكة العربية السعودية

المستخلص

حظي عدد من المسائل في بعض العلوم باهتمام زائد من العلماء، فميزوها عن غيرها بألقاب مميزة تشير إلى معناها، وكان لعلم النحو من هذه المسائل نصيب!

ومن أشهر هذه المسائل المسألة الزنبورية ومسألة الكحل ومسألة فصل الخطاب، وهم من المسائل التي أفردها العلماء بالتصنيف.

إلا أن هناك بعض المسائل الملقبة المنثورة في كتب النحاة، لم يتطرق لها أحدٌ بالتصنيف أو البحث والدراسة الموسعة، مما جعلني أقدم على رصد عدد منها، ومن ثم بحثها ودراستها سائرة على نهج العالم ابن طولون، وقد جمعت عدداً منها ليس بالقليل، ولله الحمد والمنة، وجمعته وبحثته، وقدمت بين يديه بمقدمة عن اللقب والخلاف النحوي، وقد اخترت هذه المقدمة لتكون البحث المستل والمنشور بين يدي المناقشة، تكلمت فيه عن مفهوم اللقب لغة واصطلاحاً، وأثر الخلاف النحوي في التقعيد النحوي مع وضع إطار تحليلي للتلقيب.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا، يقول تعالى: ﴿ادْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ ۖ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ النحل، ١٢٥.

أما بعد: فإن من فضل الله علينا أنْ عَلَّمَنَا الفصاحة والبيان، وحين خَصَّ ربنا جل وعلا اللسانَ العربيَ بالبيانِ؛ عُلِمَ أنَّ سَائر اللغات قاصِرَةٌ عنه. وقد قال الثعالبي (ت٤٢٩ه) رحمه الله: «من أحبّ الله؛ أحبّ رسوله ﷺ، ومن أحبّ النبي العربي؛ أحبّ العرب، ومن أحبّ العرب؛ أحبّ العربية التي بها نزل أفضل الكتب على أفضل العجم والعرب»[١]، «فاللغةُ تُعلِي الرفيعَ عن الوضيع، وأنَّى يُدرِكُ الضالِعُ شأوَ الضَّليع، إنَّ اللغةَ العربيةَ زهرةُ التأريخ العابِقة، ومُزنةُ النور الوادِقة، وإشراقةُ الدنيا الصادقة، وشهادةُ الأجيال الناطقة، إنها المنهلُ الدَّفوقُ للعلاء والتَّمكين، والبيانُ والتبيينُ للنورِ والحقِّ المُبين، والينبوعُ الثَّرُّ الذي ترتوِي منه العقولُ الصادِية، والسِّراجُ الوهَّاجُ الذي يُضِيءُ المُجتمعات العاشِية» (انظر: خطبة الفخر باللغة العربية) [٢] .

ثم إنّه من أجلِّ علوم اللغة العربية؛ علم النحو، وهو من أهم علوم الآلة التي يتقوى بها اللغوي والمفسر والفقيه وغيرهم، وهو من أسْمَى علوم اللغة قدرًا، وأنفعها أثرًا، فبه يصلحُ أَوَدُ[٣] اللسان، وبه يلين عنان البيان.

ورحم الله الشيخ زين الدين عمر المعري، المعروف بـــ"ابن الوردي" حين قال في لاميته المشهورة[٤]:

جَمِّلِ الـــمَـــنْطِقَ بِالنَّـــحْـــوِ فَمَنْ يُحْرَمِ الإِعْرَابَ بِالنُّطْق اخْتَـــبَلْ[٥]

(١) فقه اللغة، ١٤٢٢هـ، تحقيق: عبد الرزاق مهدي، إحياء التراث العربي، ط١، ص١٥.
(٢) السديس، عبد الرحمن، خطبة جمعة من المسجد الحرام في ١٤٣٣/١٠/٢٧هـ.
(٣) أود - يَأْوَدُ - أَوَدًا = اعْوَجَّ، ويقال: أقام أوَدَه: أي قَوَّم اعوجاجه. "الوسيط" (أ و د).
[٤] - مخدوم، مصطفى، العطر الوردي شرح لامية ابن الوردي، ١٤٤٠هـ، دار الظاهرية، ص٧٤.

وإنَّ من جميل هذا العلم مسائل قد اشتهرت على ألسن العلماء، وأقلام الباحثين قديمًا وحديثًا، ولشهرتها وتداولها جرى إطلاق ألقاب ومسميات عليها تمييزًا لها وتنبيها على مضمونها، وقد جرى الخلاف بين النحويين في تخريج بعض تلك المسائل.

وجدير بالذكر هنا أنَّ الخلاف النحوي قد بدأ مبكرا مع نشأة النحو العربي وخاصة بين نحاة البصرة ونحاة الكوفة، حيث انقسم الباحثون زمن بداية هذا الخلاف؛ فمنهم من رأى أنه بدأ بالخليل وأبي جعفر الرؤاسي، وأكثرهم يرى أن الخلاف النحوي بدأ بالعالمين الكبيرين سيبويه والكسائي، مستندين بذلك على المناظرة الشهيرة بينهما في قول القائل: قد كنت أحسب أنَّ العقرب أشدّ لسعة من الزُّنْبُور، فإذا هو "هي"، أو فإذا هو "إياها"، فأجاز الكسائي الرفع والنصب، ومنع سيبويه النصب، وبسبب لفظ الزنبور الوارد في المثال لقبت هذه المسألة بـــــ (الزنبورية)، واشتهرت بهذا اللقب.

ثم إن جمع من العلماء حاول تتبع هذا الخلاف النحوي، وسطروا فيه مؤلفات عديدة، منها على سبيل المثال لا الحصر:

- كتاب اختلاف النحويين، لأحمد بن يحيى ثعلب (ت ٢٩١هـــ).
- كتاب ما اختلف فيه البصريون والكوفيون، لابن كيسان (ت ٢٩٩هـــ).
- كتاب مجالس العلماء للزجاجي (٣٣٧ه)، الذي ضم صورا من تلك المناظرات والخلافات النحوية.
- كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري (٥٧٧ه)، حيث ضم مائة وعشرين مسألة خلافية.

وقد حفظ لنا "الكتاب" للعالم سيبويه كثيراً من الأمثلة الخلافية بين النحويين الأوائل، وهذا يدل على أنهم قد نظروا للنحو نظرة عميقة ودقيقة مِلْؤُها الفهم الثاقب والحجة الواضحة.

ومن المسائل الملقبة التي قد وقع فيها خلاف بين النحويين أو سئل عن تخريجها: المسألة الصدرية، ومسألة الكحل، والمسألة المسكية، والمسألة الأنبارية، والمسألة الزنبورية، والمسألة الضبية، والمسألة التيمية، والمسألة البهائية، ومسألة فصل

الخطاب، ومسألة أكلوني البراغيث، والتي لُقِّبَت؛ إما لمكان وضع الجملة في الكلام، أو لاشتقاق من كلمة وردت أثناء المسألة، أو لاشتقاق من اسم عالم من العلماء.

وأما موضوعات المسائل المشار إليها، فهي متفاوتة، فمنها ما يختص بالأفعال، ومنها ما يختص بالأسماء والضمائر، ومنها ما يختص بالحروف.

وتلك المسائل قد تناثرت بين كتب النحو واللغة، فَشَق الإلمام بها مرة واحدة! حيث إنها لم تجمع بين دفتي قرطاس، سوى سفر العالم الجليل ابن طولون، وهو أيضا لم يستوعبها كلها، فقد ذكر في سفره تسع مسائل ملقبة فقط، وأهمل غيرها مما ورد في كتب النحويين دون لقب، مثل المسألة الزنبورية بالرغم من شهرتها وانتشارها!

وهذا الأمر هو الذي دفع الباحثة لجمع تلك السائل في بحث واحد ضمن رسالةً أكاديمية متخصصة، وقبل ذلك وضع مقدمة لهذا البحث بعنوان: (اللقب والخلاف النحوي)، وجعلها في مبحث مستقل، وهو البحث الي سيتم نشره في هذه الورقات.

وسبب اختيار أصل البحث:

١- الوقوف على حجج العلماء، مما يكشف لنا كثيرا من أسرار النحو، ويثري الدرس النحوي.

٢- اطلعت على كتاب المسائل الملقبات في علم النحو لابن طولون، الذي جمع فيه كما ذكرت سابقا عددا من المسائل الملقبة عند النحويين، وقد بلغت تسع مسائل، ولم يكن من بينها المسألة الزنبورية وهي أشهر مسألة ملقبة فتحت باب الخلاف بين النحويين، كما أن هناك مسائل ذكرها السيوطي في كتابه ولم يشر لها ابن طولون[٦]، وقد أشار إلى ذلك الدكتور عبد الفتاح سليم في مقدمة تحقيقه لكتاب الإمام ابن طولون، فقال: " ولم يجمع ابن طولون كل المسائل الملقبة في كتابه هذا، فهناك مسائل ملقبة أو يمكن تلقيبها، لشهرتها بين المعربين، لم يعرض لها....." [٧] (انظر: كتاب المسائل الملقبات في علم النحو، صـــ١٢)، ومن هنا عقدت العزم على جمع شتات تلك المسائل التي لقبت بألقاب تعارف عليها أهل اللغة والنحو، والتي تفرقت في بطون الكتب، ومناقشة مذاهب النحويين من مدارس وأفراد، وهو جمعٌ يضفي على

[٦] - مثل مسالة أكلوني البراغيث أيضا.

[٧] - ابن، طولون، تحقيق: عبد الفتاح سليم، ١٤٢٨هـ، القاهرة، مكتبة الآداب، ط٢.

البحث سمة مميزة، فبه يسهل الوصول إلى تلك المسائل، ويدنو الوصول إلى التدقيق في سبب الخلاف الذي وقع فيها.

ولا يخفى أن النظر في المسائل الملقبات؛ التي حصلت فيها المناظرات وتعددت فيها الآراء سيثري الباحث والقارئ، فمن المعلوم أن من مداراة البحث الجاد: جَمْعُ شتاتٍ، وتلخيصُ مسهب، وإسهاب لملخص، كما يرى ذلك

حاجي خليفة[٨] في كتابه: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون.

ثم إن البحث الأساسي يسلط الضوء على جانب مهم؛ ألا وهو جانب "الخلاف النحوي"، فمن المعلوم أنّ الخلاف النحوي له أثر كبير في فهم الكلام وفي نظمه، وبسببه قام الخلاف بين فقهاء الشريعة في الفقه والأصول في مسائل عديدة وأبوابٍ شتى.

٣- ما جاء في كتاب الدكتور مهدي المخزومي، ونصه: " من المؤسف أن بعضهم يأخذ هذه الحكاية مأخذ التسليم، وينعى على الكسائي فعلته التي لم يقترفها، وهي رشوة أعرابي من أجل أن يؤيد ما ذهب إليه في المسألة الزنبورية"[٩].

ومن هنا فقد عقد العزم على دراسة تلك المسائل، وقد تم ولله الحمد، ولكن لزم الأمر أيضاً الكتابة بين يدي ذلك البحث في فصلين مستقلين:

الفصل الأول: اللقب والخلاف النحوي؛ الماهية والأثر.

الفصل الثاني: الإطار التحليلي للمسائل الملقبة.

١- مكتبة المثنى، ١٩٤١م، ج١، ص٣٨.

[٩] - مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، القاهرة، مكتبة مصطفى الحلبي، ط٢، ص١٠٢.

الفصل الأول

اللقب والخلاف النحوي الماهية والأثر

- **المبحث الأول: تعريف اللقب وطرق التلقيب**
  - **اللقب لغة**

(اللقب): مفرد الألقاب، وهي الأنباز. تقول: لقبته بكذا فتلقب به، وتقول: نبزه ينْبِزُه نبزا، أي لقّبه. وفلان يُنَبِّزُ بالصبيان، أي يلقّبهم[١٠].

و(اللام والقاف والباء) كلمة تدل على أصل واحد، وهو النبز، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ﴾ الحجرات ١١.[١١]

وتتفق معظم المعاجم اللغوية على معنى النبز للقب، كالصحاح ومقاييس اللغة ولسان العرب[١٢] وتاج العروس[١٣]وغيرها.

ومنهاما ذكره أبو تمام في الحماسة:

"**أكْنِيهِ حين أناديه لأكرِمَهُ ... ولا ألقّبُه والسّوأةَ اللّقبا**"[١٤]

والبيت جاء في وصف حسن عشرة الصاحب والجليس، والمعنى أنه يخاطب جليسه وصاحبه، بأحب الأسماء إليه وهي الكنية، ويعدل عن نبزه ولقبه[١٥].

ولعل أقرب المعاني وأنسبها لمقصود البحث، هو ما جاء في المعجم الوسيط، عن معنى اللقب، ألا وهو: –

(اسم وضع بعد الاسم الأول للتعريف أو التشريف أو التحقير والأخير منهي عنه، ويقصد بالتحقير ما كان للنبز، وقد يجعل اللقب علما من غير نبز مثل الأخفش والجاحظ)[١٦].

---

[١٠] - الفارابي، تاج اللغة وصحاح العربية، ١٤٠٧ه، تحقيق: أحمد عبد الغفور، دار العلم للملايين/بيروت، ط٤، ج٢، ص٢٢٠.

[١١] - الرازي، فارس، أحمد، معجم مقاييس اللغة، ١٣٩٩، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، باب اللام والقاف وما يثلثهما، ج٥، ص٢٦١.

[١٢] - انظر، ابن، منظور، لسان العرب، ١٤١٤ه، دار صادر/ بيروت، ط٣، ج١، ص٧٤٣.

[١٣] - انظر، الزبيدي، تاج العروس، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، ج٤، ص٢٢٠.

[١٤] - البيت من البسيط، لبعض الفزاريين، ولم يعين قائله، انظر، المرزوقي، شرح ديوان الحماسة، ١٤٢٤هـ، تحقيق: غريد الشيخ، دار الكتب العلمية/بيروت، ط١، ص٨٠٥.

[١٥] - شراب، محمد، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، ١٤٢٧ه، مؤسسة الرسالة/بيروت، ط١، ج١، ص١٢٤.

[١٦] - انظر، معجم الوسيط، دار الدعوة، ج٢، ص٨٣٣.

فهذه المسائل لُقبت بقصد التعريف والشهرة، كما أنها تتناسب في المقصود مع (العَلَمية)، إذ أنّ هذه المسائل اشتهرت بهذه الألقاب عوضا عن أسمائها الحقيقية العِلمية.

- **اللقب اصطلاحا:**

(اللقب) هو "كلُّ اسمٍ غيرِ صفةِ صارَ علماً بالغلبة"[١٧].

وقيل: هو ما يدل على الذات وعلى صفةِ مدحٍ أو ذم، فالمدح كزين العابدين، والذم كأنف الناقة[١٨].

"وإذا كان اللقب أشهر من الاسم جاز البدء به قبل الاسم، نحو (المسيح عيسى بن مريم) فإن المسيح لا يقع على غير عيسى بن مريم، بخلاف (عيسى) فإنه يقع على عدد كثير ولذلك تتقدم ألقاب الخلفاء؛ لأنها أشهر من أسمائهم"[١٩].

وجاء في كتاب مغني المحتاج، أن المقصود باللقب: "اسمُ ما يُدْعَى الاسم به، يُشعر بضَعَة المسمّى، أو رفعته، والمقصود به الشهرة"[٢٠].

وهذا هو المقصود في هذا البحث، وهو يتوافق مع المعجم الوسيط من قصد التعريف والعلمية، فالمراد بالملقبات هنا (المسميات)، أي ما سُمي من المسائل النحوية وعُرف، وأصبح كالعلم في بابه، ثم اشتهر بذاك اللقب وشاع بين العلماء والمتخصصين.

طرق التلقيب:

وقد اختلفت طرق التلقيب بالنسبة للمسائل النحوية، ويمكن تمثيلها في أربع طرق على سبيل الغالب لا على سبيل الحصر، وهي:

- الطريقة الأولى: ما لقبت بكلمة وردت في أصل المسألة، مثل: (المسألة الزنبورية).
- الطريقة الثانية: ما لقبت نسبة إلى العالم الذي خرجها، مثل: (المسألة الأنبارية)
- الطريقة الثالثة: ما لقبت من اشتقاق اسم العالم الذي سُئل عنها، مثل: (المسألة التيمية).
- الطريقة الرابعة:ما لقبت من مكان وضع الجملة أو الكلمة،في الكلام، مثل:(المسألةالصدرية) وهكذا.

---

[١٧] - ابن، الحاجب، الأمالي، ١٤٠٩ه، تحقيق: د. فخر قدارة، دار عمارة/ الأردن، لا يوجد طبعة، ج١، ص٤٧١.

[١٨] - ابن، عقيل، شرح ألفية ابن مالك، ١٤٠٠ه، تحقيق: محمد محيي الدين، دار التراث/ القاهرة، ط٢٠، ج١، ص١١٩.

[١٩] - السامرائي، شرح معاني النحو، ١٤٢٠ه، دار الفكر/ الأردن، ط١، ج١، ص٧١.

[٢٠] - الشربيني، الخطيب، كتاب مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، ١٤١٥هـ، دار الكتب العلمية، ط١، ج٦، ص١٤٢.

المبحث الثاني: أثر الخلاف النحوي في التقعيد النحوي

الاختلاف ظاهرة طبيعية في جميع المخلوقات والكائنات، وهو في بني البشر أظهر وأبين، فالناس يختلفون بسبب النشأة أو طرق التفكير أو البيئة! بل إنَّ عدم الاختلاف دليل على انغلاق العقول وانحباسها في ذاتها، وهو يؤدي إلى الجمود وعدم الابتكار والتجديد، بل يقول بعضهم: إن الاختلاف هو الأصل في يقظة الوعي، وتجدد الفكر، وتطور الحياة، ولا يلغي الاختلاف الائتلاف[٢١].

يقول الله تعالى: "وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِلْعَالِمِينَ" (الروم ٢٢)، وهذا دليل على أهمية الاختلاف والتمايز.

وتعود بواعث الاختلاف عادة –وبشكل عام– إلى خمسة أمور:[٢٢]

(طبيعة الدين، طبيعة اللغة، طبيعة البشر، طبيعة الكون والحياة، العامل السياسي).

والتاريخ امتلأ بكثير من الاتجاهات الفكرية المتنوعة، لكثير من العلوم، ومن ضمنها (علم النحو)، وقد ظهر الخلاف النحوي مع بداية تطور النحو العربي في نهاية القرن الثاني الهجري، تزامنا مع ظهور المدارس النحوية (البصرية، الكوفية).

ومن الجدير بالذكر أن العلماء اختلفوا في عدد المدارس النحوية[٢٣]، فمنهم من رأى أن النحو العربي كان على خمس مدارس: (البصرة، الكوفة، بغداد، الشام، الكوفة)، كالدكتور شوقي ضيف؛ الذي وضح ذلك في مقدمة كتابه المدارس النحوية[٢٤]، ويلاحظ أن هذه البلدان هي أماكن ازدهار العلم ومداره.

ومنهم من رأى أن النحو العربي اقتصر على مدرستي (البصرة والكوفة)[٢٥] وأن مدار الخلاف كان فيهما وتردد في وجود المدرسة البغدادية، كالدكتور مهدي المخزومي.

ومن العلماء من اعتقد أنه لا حاجة إلى هذه التقسيمات وأن النحو العربي هو علم واحد، تلقفه العلماء بطريقة واحدة، وتعاملوا معه بطريقة موحدة، وإن كان من ثمة اختلاف فهو

---

[٢١] - حرب، علي، خطاب الهوية، ١٤٢٩ه، الدار العربية للعلوم، ط٢، ص٤٣.

[٢٢] - انظر، سليمان، سناء، فن وأدب الحوار بين الأصالة والمعاصرة، ٢٠١٣م، ط١، صـ١٨٥.

[٢٣] - انظر، الحديثي، خديجة، المدارس النحوية، ١٤٢٢هـ، دار الأمل/أربد، ط٣، ص١٤، وما بعدها.

[٢٤] - انظر، ضيف، شوقي، المدارس النحوية، ١١١٩م، دار المعارف/ القاهرة، ط٧، ص٧/٦/٥.

[٢٥] - المخزومي، مهدي، الدرس النحوي في بغداد، ١٤٠٧ه، دار الرائد العربي/ بيروت، لا يوجد طبعة، ص٨، ٩.

في الفروع لا في الأصول، وهو أيضا في الجزئيات لا في الكليات، كالدكتور علي أبي المكارم، الذي يقول:

"المنهج الذي سارت عليه الدراسة النحوية واحد في مدنه المختلفة، تحكمه قواعد عامة، لم يخرج عنها وإن تفاوت تأثير بعضها، وإذن ليس ثمة مدارس بالمعنى الذي يقطع بوجود منهج مميز لكل منها، في النحو، وإنما هناك تجمعات مدنية، وهذه التجمعات تتحرك في إطارات متشابهة، وتطبق أصولا واحدة، وإن اختلفت فيما بينها في بعض الجزئيات فإنه اختلاف لا ينفي عنها وحدة المنهج، واتفاق الأصول"[٢٦].

ومهما كان قول العلماء واختلافهم في عدد المدارس النحوية، فهو لا ينفي الفائدة التي ظهرت من تلك المدارس أو حتى تلك التجمعات على حد قول بعضهم.

والمتأمل في الخلاف أيا كان نوعه، يجده غالبا لا يكون في أصل من الأصول إنما على ما تفرع من الأصول، وهذا الاختلاف بين المدراس النحوية، أدى إلى نشوء التنافس بين علمائها، وعادة ما يصب هذا التنافس في مصلحة العلم الذي يتنافس من أجله، فالتنافس يؤدي إلى نضوج هذا العلم وتطوره.

فمن ثمار هذا الاختلاف وإيجابياته، وبصماته الواضحة والجلية:[٢٧]

- تطور حركة النحو، كتنمية الأساليب اللغوية واللفظية.
- ظهور المناظرات، مثل مناظرة الكسائي وسيبويه، والكسائي والأصمعي، والمبرد وثعلب، وغيرهم.
- ظهور المجالس اللغوية، وهي تختلف عن المناظرات التي كانت تدار غالبا في مجالس الخلفاء والسلاطين، فيظهر فيها الكثير من التعصب، وحبّ الغلبة! في حين أن المجالس اللغوية كانت تدار بعيداً عن هذه المجالس؛ حيث يكون النقاش فيها أقرب للتعقل والحق والمنطق.
- ظهور الكثير من علماء النحو، وذلك مع تعدد الاتجاهات النحوية.

---

[٢٦] - أبو، المكارم، علي، تقويم الفكر النحوي، ٢٠٠٥م، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، لم يذكر رقم الطبعة، ص٢٦٨

[٢٧] - انظر للاستزادة، جعفر، عبد النبي، اختلاف النحاة ثماره وآثاره في الدرس النحوي، ص٣٠٣، وما بعدها.

- ظهور عدد من المدارس الجديدة، مثل (البغدادية، المصرية، الأندلسية).
- ظهور فكرة الانتخاب والانتقاء، خاصة بعد القرن الرابع الهجري، مع خُفُوتِ حدة الخلاف، وقد ظهرت هذه الفكرة على يد المدرسة البغدادية، إذ كان علماؤها يدرسون رأيَ كلٍ من البصريين والكوفيين، ثم يوفقون بين الآراء، دون ترجيح، أو يَخْرُجُون برأي جديد يَسْتَدرك على كلا المدرستين، ويكون هذا كله دون تعصب لمدرسة على حساب الأخرى.
- ظهور مصنفات اعتنت بمسائل الخلاف النحوي، ووضعته كله بين دفتي كتاب حتى يسهل على الدارس أو الباحث أن يعود إليها، ومن أشهر المصنفات في هذا الباب كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري، ت ٥٧٧هـ) إلا أنه لم يتناول جميع مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، وإنما اقتصر في كتابه على المشهور منها.
- اكتمال صرح علمي النحو والصرف، وقد كان نتيجة التنافس بين المدرستين.
- ظهور متون مختصرات ومطولات في علم النحو، ويظهر ذلك جليا في صنيع العالم النحوي (ابن مالك) في ألفيته المشهورة.
- التوسع في القواعد، وهذا التوسع ترتب عليه تعدد الأوجه الإعرابية في تفسير آيات القرآن الكريم، كما نجده في تعدد الأحكام الفقهية.
- ظهور البحث في علم أصول النحو.

ومما لا شك فيه أن هذه الخلافات تبث في المتعلم الحماس والشغف لمعرفة الراجح من المرجوح، الأمر الذي يحتم عليه الاجتهاد في طلب على هذا العلم على غرار أسلافه.

المبحث الثالث: الإطار التحليلي للتلقيب النحوي

المطلب الأول: معيار التلقيب في المسائل الملقبة

❖ **الفرع الأول: الطريقة التي سار عليها العلماء في تلقيب هذه المسائل**

يظهر للباحثة أنه لم يكن ثمَّةَ طريق محددة أو معيار واضح لدى علماء النحو في تلقيب المسائل، ويبدو أنه بسبب تقارب علم النحو واللغة من علم الشريعة والفقه، تأثر علماء النحو بطريقة تلقيب علماء الفقه لمسائلهم ونهجوا نهجهم وإن كان أيضا ليس لهم طريق واضح في التلقيب، فبعض المسائل الفقهية لقبها عائد على كلمة وردت في مثالها كالمسألة الحمارية أو المسألة الحجرية[٢٨]، وبعضها كان لقبها بسبب مثال تكرر فيها كمسألة (تغدّ معي)[٢٩]، ومنها ما لقب أخذا من معنى الكلام وموضوعه كمسألة (لبن الفحل)[٣٠]، ومن المسائل الفقهية كذلك ما لقب بسبب الشخص الذي أثارها أو استخرجها أو تكلم عنها، كالمسألة (العثمانية) نسبة إلى الصحابي عثمان بن عفان[٣١]، والمسألة (السريجية)[٣٢] نسبة لابن سريج الشافعي.

وهكذا سار علماء النحو على نهج علماء الفقه، فيبدو أنَّ بعض المسائل لُقِّبت بسبب ورود كلمة في مثالها (كالمسألة الزنبورية).

وبعض المسائل لُقِّبتْ بسبب وجود كلمة بارزة في مثالها أو لتردد مثالها الذي يضرب عادة مثل (مسألة الكحل)، وقد لقبها بذلك كما سبق ابن بَشَاذ، ويجدر بالذكر أنَّ أول من ضرب مثال: (الكحل) هو العالم سيبويه، وربما لمكانة سيبويه العلمية انتهج العلماء مِن بعده ضرب نفس المثال لمسألة الكحل حتى صار لقباً لها، ونفس الكلام يلحق مسألة (أكلوني البراغيث).

ومن المسائل ما قد لُقِّبتْ بسبب تفسير العلماء لمعنى الكلمة الواردة فيها، كمسألة (فصل الخطاب).

ومن الملاحظ أنَّ أكثر المسائل قد لقبها ابن طولون، ولعله انتهج طريقة العلماء الذين قبله، فإذا وردت في المسألة لفظة غريبة أو شاذة لقب المسألة بها:

---

[٢٨] - انظر، الحمد حمد، شرح زاد المستقنع، ج١٩، ص٢٥.

[٢٩] - انظر، ابن نجيم، الأشباه والنظائر، ١٤١٩ه، دار الكتب العلمية/بيروت، ط١، ص٤٠.

[٣٠] - انظر، الحفيد، ابن رشد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ١٤٢٥ه، دار الحديث/ القاهرة، ج٣، ص٦٢.

[٣١] - انظر، البهوتي، كشاف القناع عن الإقناع، ١٤٢١_١٤٢٩ه، وزارة العدل في المملكة العربية السعودية، ط١، ج١٠، ص٣٤٩.

[٣٢] - انظر، ابن كثير، طبقات الشافعيين، تحقيق د.أحمد هاشم، ومحمد عزب، ١٤١٣هـ، مكتبة الثقافة الدينية، ط١، ص٨٢.

كالمسألة (البسرية)، والمسألة (الضبية)، والمسألة (المكسية).

وإذا جاءت المسألة على طريقة السؤال عنها، لقبها إما بمن سأل عنها أو جاوب عنها:

كالمسألة (التيمية)، والمسألة (الأنبارية)، والمسألة (البهائية).

ولربما لقب المسألة حسب موقعها من الكلام:

كالمسألة (الصدرية).

الفرع الثاني: سبب اختيار العلماء في تلقيبهم لهذه المسائل دون غيرها

يظهر للباحثة أنَّ هناك مجموعة من الأسباب أو الأبعاد التي أضفت على المسائل المذكورة في هذا البحث ألقاباً عرفت بها.

وفي محاولة لجمع هذه الأسباب والأبعاد يمكن أن يقال أنها كالآتي:

-البعد المذهبي والسياسي

ويمكن أن نمثل لهذا البعد بالمسألة (الزنبورية)، إذ أنها دارت في قصر الخلافة كما نقلتها الأخبار في الأسفار، ودارت بين علمين من أعلام النحاة، وهذان العلمان كانا إمامان مرجعان، ولكل منهما مدرسته؛ فسيبويه إمام (مدرسة البصرة)، والكسائي إمام (مدرسة الكوفة)، ولذا كانت هذه المسألة من أشهر المسائل الملقبة، بل وُصِفَتْ بأنها: (أشهر مناظرات النحاة قاطبة)[٣٣]، وذلك بسبب ما لقيته من دراسة واهتمام العلماء بها.

- البعد العلمي

بعض المسائل تأثرت في لقبها بالبعد العلمي وذلك في مكانة العالم الذي ضرب المثال لها، فلا يخفى على القارئ مكانة سيبويه العلمية، ولذا فالمثال الذي يضربه يصبح مثلاً يحتذي به باقي العلماء، فلا يكادوا يتجاوزنه، ولئن ضربوا مثالاً آخر فسوف يستندون على نسق المثال الذي ضربه سيبويه.

[٣٣] - انظر، ناصف، علي، سيبويه إمام النحاة، ٢٠٠٩م، عالم الكتب/ القاهرة، ط٢، ص ١٠٤.

- التأثر بالعلم الشرعي الفقهي

إنَّ مِنْ عادة علماء الشريعة وخاصة الفقهاء تلقيب المسائل، ولعل بعض المسائل لقبت تأثرا بهذه المسائل الشرعية الفقهية، كمسألة (أم الأرامل)، و(المنبريّة)، و(الدينارية)، وغيرها[٣٤]. فلعل (ابن طولون) كونه كان فقيهاً نحوياً، تأثر بمنهج الفقهاء، ولعلمه ببعض المسائل الملقبة فقهاً؛ اختار بعض المسائل النحوية التي ذكرت كذلك في كتب الفقه، ولقبها سيراً على نهج الفقهاء وتَأَثُّراً بهم.

❖ **المطلب الثالث: استخدام العلماء قديما وحديثا لهذه الألقاب**

من المسائل الملقبة ما سيجد لها القارئ ذكراً قديماً وحديثاً، أي أنَّ لقبها ليس محدثاً، بل كان معروفاً كالمسألة الزنبورية، ومسألة الكحل، ومسألة فصل الخطاب، فقد استخدم هذا اللقب من العلماء القدامى أبو حيان[٣٥] والسيوطي[٣٦]، كما استخدمه بعض الباحثين المعاصرين كشوقي ضيف[٣٧] ومحمد الباتل[٣٨].

وكثير من تلك المسائل ما يعسر وجود لقب له عند العلماء القدامى، حيث كانوا يعبرون عنها بمثالها الذي ضرب فيها؛ على غرار قولهم: (الكلام في قولهم أحسن الطيب المسك!)[٣٩].

---

[٣٤] - انظر، الماردِيني، سبط، شرح الفصول المهمة في مواريث الأمة، ١٤٢٥ه، تحقيق: أحمد العريني، دار العاصمة، ج١، ص٣٨٦/ ٣٨٧، ج٢، ٧٦٥.

[٣٥] - انظر، التذييل والتكميل، ج٤، ص٨٥.

[٣٦] - انظر، الأشباه والنظائر، ج٢، ص٢٩.

[٣٧] - انظر، المدارس النحوية، ص٥٨.

[٣٨] - انظر، بحث مناظرة المسألة الزنبورية.

[٣٩] - انظر، المسائل الحلبية، ص٢٢٨.

المطلب الثاني: الزمن الذي انتشرت فيه هذه الألقاب

❖ **الفرع الأول: القرون التي ظهرت فيها هذه المسائل بألقابها**

١) مسائل عرفت بلقبها في القرن الثاني إلى الرابع الهجري

هناك مسائل عرفت قبل القرن الثاني للهجرة، واستعلمت من دون لقب مبكراً –أي قبل القرن الثاني– وعلى سبيل المثال: مسائل عرفت في عهد النبوة، كمسألة فصل الخطاب (أما بعد)، إذ تتعلق هذه المسألة بالخطاب بشكل عام، وطريقة إلقاءه وكتابته أيضا، وكما هو معلوم بأن عهد النبوة حظي بالكثير من الخطابات، سواء بين النبي ﷺ والمسلمين، أو بين النبي ﷺ والمشركين.

ولم اهتدِ إلى مسألة لُقِّبت قبل القرن الثاني للهجرة، إنما بدأ التلقيب والله أعلم بمائل النحو بعد القرن الثاني للهجرة، كمسألة (أكلوني البراغيث)، فقد جاء ذكرها في كتاب سيبويه، بهذا اللقب.

والمسألة (الزنبورية) كذلك، والتي ذكرت قصتها في القرن الرابع.

ومن الملاحظ أنَّ تاريخ النحو في القرن الثاني وما بعده؛ كان مرحلة تقعيد للغة، فهو كما وصفه أحد الباحثين بأنه (طور النضج)[٤٠]، حيث اتجه علماء النحو في هذه المرحلة إلى النظر في أجزاء الجملة والكلام ويحللون ذلك، واتسعت رقعة النحو أيضا في تلك المرحلة فلم يعد مقتصرا على المدرسة البصرية وحدها، بل ظهرت مدارس أخرى؛ وفي مقدمتها المدرسة الكوفية.

٢) مسائل عرفت بلقبها في القرن السادس إلى الثامن الهجري.

امتاز القرن السادس وما بعده باستقرار البحث العلمي النحوي[٤١]، فكانت هذه المرحلة هي مرحلة الجمع لما كُتِبَ، والشرح لما غَمُضَ، والاختصار للمطولات والمؤلفات، والتدقيق في المسائل وتحريرها.

[٤٠] - انظر، أبو المكارم، علي، تاريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثاني الهجري، ١٣٩١هـ، القاهرة، ط١، ص١٢٤.
[٤١] - انظر، تاريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثاني، ص١٧٠.

ولعل العلماء في هذه المرحلة مع عملية الاستقرار البحثي، والجمع والتمحيص، لاحظوا بعض المسائل التي تكررت عند شرحهم وجمعهم لها، فألزموها لقباً تَشْتَهِر به، وصارت علماً في بابها، كمسألة (الكحل)، والمسألة (الزنبورية).

٣) مسائل عرفت في القرن التاسع الهجري

قيل أنَّ القرن التاسع وما بعده، مرحلة ضعف وجمود بشكل عام في النتاج العلمي النحوي، وذلك بسبب الأحوال السياسية كضعف الخلافة في ذلك الوقت[٤٢].

وعُرِفَت هذه المرحلة في البحث النحوي بالضعف، حيث لم يَجِدَّ فيها جديد.

ولذا يمكن أن يقال: ربما أراد العالم ابن طولون، أن يسلك مسلكاً جديدا في البحث العلمي النحوي، فلَقَّب بعض المسائل النحوية، وأفردها في كتاب خاص.

❖ **الفرع الثاني: الأبواب التي ذكرت فيها هذه المسائل**

عادة ما كان يجيء ذكر المسائل الملقبة تحت أبواب قواعد النحو المعروفة في الكتب المشهورة والمعروفة، وخروجاً عن تلك العادة قد تأتي المسألة في سياق قصة أو حادثة، كالمسألة الزنبورية، وكان ممن أوردها من العلماء الزجاجي[٤٣]، والنحاس[٤٤].

وقد جاءت أيضا المسألة الزنبورية ضمن كتب الألغاز النحوية، كما فعل ذلك الإمام السيوطي في المسألة الزنبورية[٤٥].

ومن المسائل ما جاء ذكره خارج نطاق كتب النحو، كالمسألة التيمية، إذ جاء ذكرها في كتب المسائل الشرعية[٤٦].

---

[٤٢] - انظر، أبو المكارم، علي، مدخل إلى تاريخ النحو العربي، ٢٠٠٨م، دار غريب للطباعة والنشر/ القاهرة، ص ١٧٤.

[٤٣] - انظر، مجالس العلماء، ص٩.

[٤٤] - انظر، عمدة الكتاب، فصل (ومن النحويين من سارع إلى السلاطين والكتاب ثم لم يحمد معهم العاقبة)، ص٥٥.

[٤٥] - انظر، الألغاز النحوية، ١٤٢٢هـ، المكتبة الأزهرية للتراث/القاهرة، ص٧٥.

[٤٦] - انظر، ابن تيمية، كتاب جامع المسائل، ١٤٤٠هـ، تحقيق: علي عمرتن، سليمان العمير، دار ابن حزم/بيروت، ط١، ج٩، ص٤٣٨

المبحث الثالث: الغالب على المسائل الملقبة في توجيهها الاعرابي

أسندت هذه المسائل في توجيهها الاعرابي في الغالب على شواهد سماعية، إلا أن بعضها جمع بين الشواهد السماعية والقياسية، وبعضها أسند على الشواهد السماعية فقط، وبعضها على الشواهد القياسية فقط.

فالمسألة الزنبورية تنوعت فيها الشواهد بين السماعية من القرآن وأشعار العرب، والقياسية الذي استدل به الكوفيون على رأيهم.

أما مسألة الكحل ومسألة أكلوني البراغيث وكذلك مسألة فصل الخطاب فقد استندت على شواهد سماعية فقط سواء كانت من القرآن الكريم أو الأحاديث النبوية أو أشعار العرب.

وكذلك المسألة الضبية والمسألة الأنبارية استندت على شواهد سماعية كانت من القرآن الكريم وأشعار العرب.

وبعض المسائل اقتصر في شواهده السماعية على القرآن الكريم كالمسألة التيمية.

وهكذا الحال أيضا في المسألة المسكية والبهائية إلا أنهما اقتصرا في الشواهد السماعية على أشعار العرب.

وتفردت المسألة البسرية باقتصارها على الشواهد القياسية.

الـــخـــاتـــمـــة

ختاماً، فإنني أحمد الله أن تتم ويسر لي هذا البحث، وإنني بفضل الله سبحانه وتعالى، ازددت معرفة ببعض أبواب النحو وفروعه، وصدق الله عزوجل القائل: "وَمَا أُوتِيتُم مِّنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلاً" سورة الاسراء (٨٥).

- **ومن أهم النتائج الذي توصل إليها هذا البحث:**

١. اهتم بعض علماء النحو بتلقيب عدد من المسائل النحوية، إما لشهرة تلك المسألة أو شهرة من نسبت إليه تلك المسألة، وهي قضية اجتهادية يبدو أن المراد منها: ضبط المسألة وسرعة تذكرها وزيادة التوضيح.

٢. تأثر علماء النحو بنهج الفقهاء في تلقيبهم للمسائل الفقهية، فساروا على نهجهم.

٣. لقبت أربع مسائل نسبة إلى كلمة وردت في أصل المسألة، وهي: (المسألة الزنبورية، والمسألة الكحلية أو مسألة الكحل، والمسألة الضبية، والمسألة البسرية، ومسألة أكلوني البراغيث).

٤. لقبت مسألتان نسبة إلى العالم الذي سُئل عنها وخرجها، وهي: (المسألة التيمية، والمسألة الأنبارية).

٥. لقبت مسألة نسبة إلى من سأل عنها، وهي: (المسألة البهائية).

٦. لقبت مسألة نسبة إلى معنى كلمة وردت في أصل المسألة، وهي: (مسألة فصل الخطاب).

٧. لقبت مسألة نسبة إلى مكانها في الكلام، وهي: (المسألة الصدرية).

٨. من المسائل الملقبة ما أفرده العلماء بالتصنيف، كالمسألة الزنبورية، ومسألة الكحل، ومسألة فصل الخطاب.

٩. مجال التلقيب مفتوح لما استجد من مسائل أو لما ظن أنه إذا لقب صار أسهل إلى الضبط والتوضيح.

١٠. لا يوجد ضابط محدد للتلقيب، وهذا مما يُعْسِر عملية التلقيب عند العلماء المعاصرين.

١١. لا يشترط في المسائل الملقبة الخلاف، فبعضها كان الإشكال فيها تخريجها الاعرابي فقط، ولا خلاف فيها بين المدارس النحوية.

١٢. الغالب على المسائل الملقبة في توجيهها الاعرابي استنادها على شواهد سماعية.

- **وبعد عرض النتائج، فإن التوصيات التي يقدمها هذا البحث هي كالآتي:**

١. جمع المسائل ذات الحاجة إليها، والتي يكثر الغلط فيها، سواء من طلاب النحو، أو من عامة الناس، ومن ثم تصنيفها وتلقيبها.

٢. إفراد أبحاث خاصة في المسائل الملقبة مقسمة حسب أبواب وموضوعات النحو المعروفة (الأسماء/ الأفعال/ الحروف).

هذا ما تم جمعه، فإن كان فيه صواب فمن الله وحده عزوجل، وإن كان فيه خطأ فمن نفسي والشيطان، والله أسأل إن يهدي لأحسن الأقوال والأفعال والأعمال، لا يهدي لأحسنها إلا هو.ولا يصرف عنّا سيئها إلا هو.

"سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ" "وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ" "وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ" الصافات ١٨٠/١٨٢.

قائمة المراجع

- البهوتي، كشاف القناع عن الإقناع، ١٤٢١_١٤٢٩ه، وزارة العدل في المملكة العربية السعودية، ط١.
- ابن، الحاجب، الأمالي، ١٤٠٩ه، تحقيق: د. فخر قدارة، دار عمارة/ الأردن.
- ابن، عقيل، شرح ألفية ابن مالك، ١٤٠٠ه، تحقيق: محمد محيي الدين، ط٢، دار التراث/ القاهرة.
- ابن تيمية، كتاب جامع المسائل، ١٤٤٠هـ، تحقيق: علي عمرتن، سليمان العمير، دار ابن حزم/بيروت.
- ابن طولون، المسائل الملقبات في علم النحو، تحقيق: د. عبد الفتاح سليم، ١٤٢٨ه، مكتبة الآداب/ القاهرة.
- ابن كثير، طبقات الشافعيين، تحقيق د.أحمد هاشم، ومحمد عزب، ١٤١٣هـ، مكتبة الثقافة الدينية، ط١.
- ابن، منظور، لسان العرب، ١٤١٤ه، دار صادر/ بيروت، ط٣، ج١.
- ابن نجيم، الأشباه والنظائر، ١٤١٩ه، دار الكتب العلمية/بيروت، ط١.
- أبو، المكارم، علي، تقويم الفكر النحوي، ٢٠٠٥م، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة.
- أبو المكارم، علي، تاريخ النحو العربي حتى القرن الرابع الهجري، ١٣٩١هـ، القاهرة.
- أبو المكارم، علي، مدخل إلى تاريخ النحو العربي، ٢٠٠٨م، دار غريب للطباعة والنشر/ القاهرة.
- أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم/دمشق، ط١.
- الثعالبي، فقه اللغة وسر العربية، ١٤٢٢هـ، تحقيق: عبد الرزاق مهدي، إحياء التراث العربي، ط١.
- الحديثي، خديجة، المدارس النحوية، ١٤٢٢هـ، ط٣، دار الأمل/أربد.
- حرب، علي، خطاب الهوية، ١٤٢٩ه، ط٢، الدار العربية للعلوم.
- الحفيد، ابن رشد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ١٤٢٥ه، دار الحديث/ القاهرة، ج٣.
- الحمد، حمد، شرح زاد المستقنع، ج١٩، ط١.
- خليفة، حاجي، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مكتبة المثنى، ١٩٤١م، ج١، ط١.
- الرازي، فارس، أحمد، معجم مقاييس اللغة، ١٣٩٩، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر.
- الزبيدي، تاج العروس، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.
- الزجاجي، مجالس العلماء، ١٤٠٣ه، ط٢، كتبة خانجي/ القاهرة.
- السامرائي، شرح معاني النحو، ١٤٢٠ه، دار الفكر/ الأردن.
- السبكي، تقي الدين، المسائل الحلبية،
- سليمان، سناء، فن وأدب الحوار بين الأصالة والمعاصرة، ٢٠١٣م.
- السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: غريد الشيخ، ط٢، دار الكتب العلمية/بيروت.
- السيوطي، كتاب الألغاز النحوية، ١٤٢٢هـ، المكتبة الأزهرية للتراث/القاهرة.

- الشربيني، الخطيب، كتاب مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، ١٤١٥هـ، دار الكتب العلمية.
- شراب، محمد، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، ١٤٢٧ه، مؤسسة الرسالة/بيروت.
- ضيف، شوقي، المدارس النحوية، ١١١٩م، دار المعارف/ القاهرة، ط٧.
- الفارابي، تاج اللغة وصحاح العربية، ١٤٠٧ه، تحقيق: أحمد عبد الغفور، ط٤، دار العلم للملايين/بيروت.
- الماريني، سبط، شرح الفصول المهمة في مواريث الأمة، ١٤٢٥ه، تحقيق: أحمد العريني، دار العاصمة، ج١.
- المرزوقي، شرح ديوان الحماسة، ١٤٢٤هـ، تحقيق: غريد الشيخ، دار الكتب العلمية/بيروت.
- مخدوم، مصطفى، العطر الوردي شرح لامية ابن الوردي، ١٤٤٠هـ، دار الظاهرية، ط١.
- المخزومي، مهدي، الدرس النحوي في بغداد، ١٤٠٧ه، دار الرائد العربي/ بيروت.
- المخزومي، مهدي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ١٣٧٧ه، ط٢، مكتبة ومطبعة مصطفى الحلبي/ مصر.
- معجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار الدعوة.
- ناصف، علي، سيبويه إمام النحاة، ٢٠٠٩م، ط٢، عالم الكتب/ القاهرة.
- النحاس، عمدة الكتاب، ١٤٢٥ه، تحقيق: بسام الجابي، دار ابن حزم.

- **الأبحاث والدراسات:**

- بحث (اختلاف النحاة ثماره وآثاره في الدرس النحوي)، ١٤٣٠ه، عبد النبي جعفر، رسالة ماجستير، جامعة أم درمان
الإسلامية/ السودان.
- بحث (مناظرة المسألة الزنبورية)، ١٤١٨ه، د. محمد الباتل، كلية الآداب، جامعة الملك سعود/الرياض.